ص
والقرآن ذي الذكر
ISSN: 2079-1232

26
شتاء ٢٠٢٠

IB73360

مجلة فصلية - علمية مُحكمة - تصدر عن مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية

* الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع
* اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد السوفيتي
* التحاور الضمني في خطاب المرأة النقدي
* الأدب والأيديولوجيا دراسة في المفهوم والوظيفة
* زواج القاصرات وتوزيعه الجغرافي في قضاء القرنة
* التجميل الجراحي والجيني من منظور فقهي

العدد السادس والعشرون

الترقيم الدولي: ISSN:2079-1232

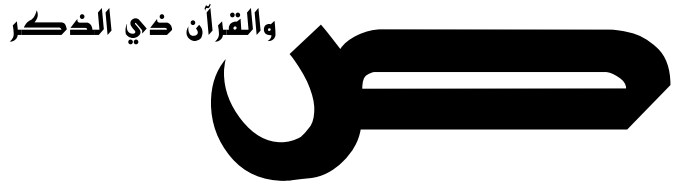

مجلة فصلية علمية مُحكّمة

تصدر عن

مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية

شتاء ٢٠٢٠

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

مجلة فصلية علمية مُحكّمة

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات العلمية
ذات الصفة الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية والإنكليزية

تصدر عن مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية

* **للمراسلة:**

جمهورية العراق – البصرة
Mobile: 07805482211

* **وعلى العنوان الالكتروني:**
http://wareithalanbea.com

* **والبريد الالكتروني:**
Email: ***w.anbeaa2000@gmail.com***

الترقيم الدولي: ISSN: 2079-1232

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (الرقم الوطني)

ببغداد ١١٠٨ لسنة ٢٠٠٨م

جميع الحقوق محفوظة

الأستاذ علي حسن لازم الأسدي

رئيس مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية

الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الأسدي	رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور ساجد أحميد عبل الركابي	مدير التحرير
الأستاذ الدكتور عياد إسماعيل صالح	سكرتير التحرير
الأستاذ الدكتور باور بامرني ل.ل.م جامعة هيدلبرك – المانيا	عضواً
الأستاذ الدكتور آرثر كويسني كلية العلوم السياسية – جامعة السوربون – فرنسا	عضواً
الأستاذ الدكتور محمد رفيق كوركوزي عميد كلية القانون – جامعة اسطنبول الدولية	عضواً
الأستاذ الدكتور حسام النايف كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق	عضواً
الأستاذ الدكتور فاتنة ياسين الشعال عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق	عضواً
الأستاذ المساعد الدكتور الشيماء محمد محمود حسن كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الملك فيصل	عضواً
الأستاذ الدكتور بسيوني عبد الله جاد بسيوني كلية الآداب – جامعة الزقازيق – مصر	عضواً
الأستاذ الدكتور اكرم حوراني كلية التجارة والاقتصاد جامعة دمشق	عضواً

دراسة في روايات تحريف القرآن عند الكليني في كتابه الكافي

المدرس الدكتور
حكمت جارح صبر الرحمة

مقدّمة

يُعتبر القرآن الكريم المصدر التشريعي الأوّل عند المسلمين وهو يتكفّل عادة ببيان الخطوط العامّة والرئيسة لهداية البشريّة، وهو حجّة الله البالغة الذي أُنزل على النبيّ محمّد؛ لذا كانت له قداسة خاصّة واهتمام كبير من المسلمين. إلاّ أنّه وردت روايات في كتب الفريقين تدلّ على أنّ هذا القرآن قد تعرّض للتحريف والضياع، وسقط منه كم كبير من الآيات والكلمات والألفاظ، وصار هذا الموضوع محوراً للجدال والنقاش بين علماء الفريقين، بل حتّى بين علماء الفرقة الواحدة، فنقصان القرآن الكريم يعرّض إعجازه للهدم وحجيّته للزوال، فباتت كلّ فرقة ترمي أختها بسهام التحريف وتبرّأ نفسها من القول به.

ومن أهمّ المصادر الشيعيّة التي تعرّضت لحملات الطعن والتوهين هو كتاب الكافي للشيخ الكليني، فاحتوائه على روايات التحريف يعني أنّ الطائفة تقول بالتحريف فضلاً عن الشيخ الكليني نفسه!! هذا هو نَفَسُ المتهجّم ولسان الطاعن. لذا ارتأينا أن ندرس روايات الكافي التي ادُّعي دلالتها على التحريف لنرى مدى إمكان التمسّك بها على تحريف القرآن من عدمه. فانصبّ بحثنا على ثلاث محاور رئيسية، الأوّل: في تحديد المعنى المتنازع به من التحريف، والثاني: في بيان أدلّة عدم التحريف بصورة مجملة، والثالث: وهو مادة البحث الأساسيّة وهو دراسة مفصّلة للروايات التي ادُّعي دلالتها على التحريف في كتاب الكافي.

المبحث الأوّل: معاني التحريف وتحديد المعنى المتنازع فيه:

التحريف لغة: قال الجوهري: (حرف كلّ شئ: طرفه وشفيره وحده. ومنه حرف الجبل، وهو أعلاه المحدّد... وقوله تعالى: (ومن الناس من يعبد الله على حرف) قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السرّاء دون الضرّاء. ثمّ قال: (وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره)[١].

وقال ابن منظور: (حرف السفينة والجبل: جانبهما... وحرف الشئ: ناحيته. وفلان على حرف من أمره أي ناحية منه كأنّه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحية ما يحب وإلا مال إلى غيرها)[٢]. فالتحريف إذن مأخوذ من الحرف وهو طرف الشيء وجانبه، فيكون المراد من تحريف الشيء: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب. أمّا في الإصطلاح: فقد ذكر العلماء عدّة معاني للتحريف نوردها بصورة مجملة:

الأول: التحريف بالمعنى، كما في قوله تعالى: {من الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه}[٣]، ولا اشكال ولا خلاف بين المسلمين في وقوع هذا النوع من التحريف؛ لأنّه يشمل كل تفسير للقرآن على غير وجهه وحقيقته وحمله على غير معناه كما هو الحال في التفسير بالرأي الذي وردت روايات عديدة في ذمّه والنهي عنه، منها ما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله: (من فسّر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب)[٤].

الثاني: التحريف بالترتيب، بمعنى أنّ سور القرآن بل وآياته غير مرتبة بحسب النزول، وهذا المعنى أيضاً لا خلاف فيه وليس محلاً للنزاع والخلاف، نعم هل أنّ هذا الترتيب توقيفي أم لا، هذ محل بحث لكنه لا يتعلق بالتحريف المتنازع فيه.

الثالث: التحريف بالزيادة، بمعنى أنّ هذا القرآن الموجود فيه كلام ليس من الوحي بل هو من كلام الآدميين أو غيره، وهذا المعنى لم يقل به أحد من علماء المسلمين،

بل المتفق عليه بينهم أنّ ما في الدفتين هو من القرآن الكريم الذي نزل على النبيّ محمّد، ولم يدّع أحد أن بعض الآيات قد أضيفت إلى القرآن.

الرابع: التحريف بالنقيصة، بمعنى أنّ هذا القرآن الموجود بين الدفتين غير جامع لكل ما نزل على النبي بعنوان القرآن، فهو قرآن ناقص قد ضاع بعضه، وهذا هو المعنى الذي وقع النزاع فيه بين المسلمين، فأثبته بعضهم وأقرّ به، ونفاه بعض آخر.

والروايات التي ادعي دلالتها على التحريف في كتاب الكافي إنّما كانت تتعلق بهذا المعنى من معاني التحريف، أي ادعي دلالتها على نقصان القرآن وضياع بعضه. وهناك معان أخرى للتحريف كلها خارجة عن المعنى المتنازع عليه، ولا نرى ضرورة للتعرض لها لخروجها عن صلب الموضوع[٥].

المبحث الثاني: الأدلّة على عدم تحريف القرآن:

نرى من الضرورة التعرض ولو مجملاً للأدلة على عدم تحريف القرآن قبل الولوج في بحث الروايات المدّعى دلالتها على التحريف؛ لترابط الموضوعين فيما بينهما، ولأنّ التحريف أو عدمه يحتاج إلى القطع واليقين ولا يكتفى فيه بخبر الواحد فإنّه يفيد الظنّ ليس إلا، فلا يمكن أنْ نثبت من خلال خبر الآحاد عدم تحريف القرآن أو تحريفه، فلا بدّ من النظر أولاً فيما سيق لإثبات عدم التحريف، ثم نتعرض للروايات التي ادعي دلالتها على التحريف في كتاب الكافي. وقد سيق بهذا الصدد عدد من الآيات والروايات تورث القطع بعدم تحريف القرآن، منها:

أولاً: بعض الآيات القرآنية الدالّة على عدم التحريف: ومنها قوله تعالى: {إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون}[٦] والمراد من الذكر في هذه الآية الكريمة هو القرآن وليس الرسول بقرينة التعبير بكلمة (نزلنا)، إذ لو كان المراد به الرسول لكان المناسب أن يعبر بالارسال أو ما شابه ذلك، مضافاً لما سبق هذه الآية وهو قوله: {وقالوا يا أيّها الذي نزّل عليه الذكر إنّك لمجنون}[٧]، فإنّها تدلّ على أنّ المراد من الذكر في هذه الآية هو القرآن، وهي قرينة واضحة تفسّر المراد بالذكر في الآية

محلّ البحث. ولا يخفى أنّ القول بالتحريف يتنافى مع تكفّل الله سبحانه بحفظ القرآن وعدم ضياعه.

ومنها أيضاً: قوله تعالى: {إنّ الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم وإنّه لكتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد}(٨).

فعدم إتيانه الباطل يتنافى مع القول بالتحريف؛ إذ التحريف ونقصان القرآن من أوضح مصاديق الباطل. فالآية تدل على حفظ القرآن وصيانته وتنزيهه عن جميع أنواع الباطل وعلى مر السنين وجميع الأعصار إلى يوم القيامة.

ثانياً: الأحاديث والروايات الدالّة على عدم تحريف القرآن:

توجد أخبار كثيرة تفيد التواتر والقطع بعدم وقوع التحريف في القرآن، وهي على طوائف عديدة أشار لها العلامة الطباطبائي عند الردّ على تحريف القرآن، فقال: (ويدلّ على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حلّ عقد المشكلات، وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي... فلا معنى للامر بالتمسك بكتاب محرف ونفى الضلال أبداً ممن تمسك به. وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأئمّة أهل البيت عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب...على أنّ لسان أخبار العرض كالصريح أو هو صريح في أنّ الأمر بالعرض إنّما هو لتمييز الصدق من الكذب والحقّ من الباطل ... وكذا الأخبار التي تتضمّن تمسّك أئمّة أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنيّة في كلّ باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا ... وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين وسائر الأئمّة من ذريته عليهم السلام في أنّ ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله ... فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الذي بأيدينا من القرآن

هو القرآن النازل على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها)[٩].

ومن الواضح أنّ هذه الطوائف بمجموعها تمثل تواتراً معنوياً يفيد القطع بعدم التحريف، بل يمكن القول إنّ بعض هذه الطوائف يفيد التواتر حتى مع عدم ضمّه إلى غيره من الطوائف الأخرى كحديث الثقلين وروايات العرض على الكتاب، فكيف بضم جميع هذه الروايات بعضها إلى بعض.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة روايات التحريف في كتاب الكافي للكليني:

نذكر فيما يلي عدداً من أهمّ الروايات الموجودة في كتاب الكافي والتي ادُّعي ظهورها في النقصان ونلاحظها من جهة السند والدلالة ونناقشها بصورة مفصّلة ليتضح دلالتها على التحريف من عدمه:

١. ما ورد عن عبد الله سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (الرجم في القرآن قول الله عز وجل: (إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة فإنّهما قضيا الشهوة)[١٠]. وهذا الخبر صحيح من جهة السند، كما أنّ دلالته على التحريف ممّا لا شكّ فيها، وورد قريب منه عند الشيخ الصدوق، عن سليمان بن خالد قال: (قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فإنّهما قضيا الشهوة)[١١].

ويمكن التأمّل والمناقشة في الرواية أعلاه من خلال مراجعتها في كتب الفريقين فسنجد أنّ الرواية قد اشتهر بها الخليفة عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وغيرهما من كبار الصحابة، فقد روى البخاري عن الخليفة عمر، أنّه قال: (فكان ممّا أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول الله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أنْ يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله...)[١٢]، وآية الرجم هذه كما في سنن ابن ماجة، عن عمر هي: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)[١٣].

وروى أحمد عن زر، قال: (قال لي أبي بن كعب: كائن تقرأ سورة الأحزاب أو كائن تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثا وسبعين آية. فقال: قط، لقد رأيتها وانها لتعادل سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عليم حكيم)[١٤].

ووردت عن غيرهما من الصحابة أيضاً، والغرض أنّ أصل هذه الرواية هو كتب أهل السنّة، فلا يمكن التمسّك بها، ولا بدّ من حملها على التقيّة كما يرى السيّد الخوئي حيث إنّها دلّت على رجم الشيخ والشيخة مطلقاً وإنْ لم يكونا محصنين إذ إنّه مع تخصيص الخبر بحالة الإحصان لا تبقى خصوصية للشيخ والشيخة، ولا قائل من علماء الشيعة بذلك ولذا قال: (فهما وإن كانتا تدلان على ثبوت الرجم على الشيخ والشيخة مع عدم الاحصان أيضاً، إذ مع تخصيصهما بالاحصان لا تبقى خصوصية لهما، إلاّ أنّه لا قائل بذلك منّا. ولا شكّ في أنّهما وردتا مورد التقيّة، فإنّ الأصل في هذا الكلام هو عمر بن الخطاب، فإنّه ادّعى أنّ الرجم مذكور في القرآن، وقد وردت آية بذلك ...)[١٥].

وقد احتمل الشيخ البلاغي سقوط شيء من رواية سليمان فقال: (ولعلّ في رواية سليمان بن خالد سقطاً بأن تكون صورة سؤاله هل يقولون في القرآن رجم)[١٦]، فيكون جوابه ناظراً إلى ما ورد عند أهل السنّة لا غير. إلاّ أنّ هذا مجرد احتمال لا شاهد عليه، ولو تمّ فإنّما يتمّ في رواية سليمان دون رواية عبد الله بن سنان، فإنّ الإمام يصرّح فيها بوجود الرجم في القرآن من دون سؤال سائل كما هو واضح. فحينئذ إن تمّ الحمل على التقيّة فبه وإن لم يتم فلا شكّ في أنّ خبر الآحاد لايمكن أن تثبت به عقيدة خصوصاً أنّه مخالف للقرآن والروايات الدالّة على عدم التحريف فيضرب به عرض الجدار.

٢. ماورد عن جابر، قال: (سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلاّ كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب عليه السّلام والأئمّة من بعده عليهم السلام)[١٧].

وهذه الرواية في سندها عمرو بن أبي المقدام وفيه كلام، إلا أنّه يمكن الركون إلى اعتبار حديثه وفق عدّة من المباني، وقد صرح ابن الغضائري بوثاقته[١٨] ووثقه السيد الخوئي لكونه من رواة كامل الزيارات وتفسير القمي[١٩]، وروى عنه بعض أصحاب الإجماع، فلا يمكن التفصي من الرواية بالقول بضعفها، ولا بدّ أنْ نصب الكلام حول دلالتها.

والتحقيق يقتضي أنّ هذه الرواية من ضمن مجموعة روايات تثبت وجود مصحف لعلي عليه السلام، وهذا المقدار لا خلاف فيه، بل هو محلّ اتفاق بين الفريقين. بيد أنّ دعوى التحريف مرتبطة بما يحويه هذا المصحف من زيادات واختلاف عن المصحف الموجود، ولمعرفة ما يحويه هذا المصحف لا بدّ من النظر إلى الروايات والأخبار التي تعرضت لذكره، والظاهر من خلال تلك الأخبار أنّ مصحف علي يختلف عن المصحف الموجود بأمرين أساسيين:

الأول: أنّه مرتب بحسب النزول. والثاني: أنّه يتضمّن التفسير الذي نزل مع القرآن، أي التفسير النازل من الوحي، وكذلك يتضمن التأويل أي ما يؤول إليه الكلام.

وهذان المعنيان تجدهما بوضوح في أخبار الفريقين، وعلى ضوئها صرّح العلماء بذلك، قال ابن سيرين: (يزعمون أنّ عليّاً كتب القرآن على تنزيله، فلو أصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم كثير)[٢٠]. وبنحوه قال ابن جزي[٢١]، وقال ابن حجر: (وقد ورد عن عليّ أنّه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلّى الله عليه وسلّم، أخرجه ابن أبي داود)[٢٢].

وورد عن الإمام الباقر عليه السلام، أنّه قال: (إذا قام قائم آل محمّد (ع) ضربت فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن على ما أنزله اللّه، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف التأليف)[٢٣].

فهذه الأخبار وغيرها تؤكد أنّ ترتيب القرآن في مصحف علي كان موافقاً لترتيب النزول وفقاً لما أنزله الله. كما أنّ بعض الأخبار المتقدمة صرحت أنّ فيه علماً كثيراً، ومن الواضح أنّ العلم الكثير لا يتأتى من الترتيب، بل لاحتوائه على التفسير والتأويل، وهذا ما بينته بعض النصوص الشرعية، منها ما ورد على لسان أمير المؤمنين عند احتجاجه على جماعة من المهاجرين والأنصار، حيث صرّح بأنّ كلّ آية أنزلها الله على محمّد هي عنده بخطه وباملاء رسول الله، وكذلك تأويل كلّ آية أنزلها الله على محمّد وكلّ حرام وحلال أو حدّ أو حكم أو شئ تحتاج إليه الأمّة إلى يوم القيامة مكتوب بخط يده وبإملاء رسول الله حتّى أرش الخدش[٢٤].

ومنها النصّ الذي يتحدّث عن احتجاجه على الزنديق، والذي يتضمن: أنّه أتى بالكتاب على الملأ مشتملاً على التأويل والتنزيل والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف الف ولا لام فلم يقبلوا منه[٢٥]. إلى غير ذلك من الروايات التي تثبت المعنى المذكور. فالرواية إذن بعيدة عن القول بالتحريف بل إنّها تدلّ على أنّ الإمام عليّ عليه السلام جمع القرآن على حسب النزول، مشتملاً على التنزيل والتأويل.

وليست كلمتا التأويل والتنزيل تعنيان في ذلك الوقت ما يراد منهما في اصطلاح علماء القرآن، حيث يقصد من التأويل حمل اللفظ القرآني على غير ظاهره والتنزيل خصوص النص القرآني، وانما يراد منهما المعنى اللغوي الذي هو في الكلمة الأولى ما يؤول إليه الشئ ومصداقه الخارجي ، وفي الثانية ما أنزله الله وحيا على نبيه سواء كان قرآنا أو شيئا آخر[٢٦].

٣. ما ورد عن جابر، عن أبي جعفر عليه السّلام إنّه قال: (ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء)[٢٧].

وفيه المنخّل بن جميل الأسدي وهو ضعيف فاسد الرواية، متّهم بالغلو كما نصّ عليه علماء الرجال[٢٨]، ولذا ذهب السيّد الخوئي إلى القول بضعفه مع أنّه واقع في أسانيد تفسير القمّي[٢٩].

وأمّا من حيث الدلالة فإنّه بقرينة عبارة (ظاهره وباطنه) سيكون المراد أنّ علم جميع القرآن ظاهره وباطنه عند أهل البيت، وهذا المعنى عليه روايات عديدة وهو محل اتفاق عند الشيعة الإمامية، ولا دلالة فيه على التحريف المتنازع فيه.

كما أنّه يمكن عدّ الرواية من الروايات الواردة في مصحف علي الذي تقدم الكلام عنه فيما تقدّم.

٤. عن سالم بن سلمة، قال: (قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السّلام وأنا أسمع ــ حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبدالله عليه السّلام: مه، كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس، حتّى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله تعالى على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السّلام وقال: أخرجه علي إلى الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله تعالى كما أنزله على محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقد جمعته من اللوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه. فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه)[٣٠] .

وهذا الحديث ضعيف السند، إذ اختلف في اسم الراوي بحسب اختلاف النسخ فورد بعنوان سالم بن سلمة وهو مجهول وسالم أبي سلمة وهو ثقة، ، وسالم بن أبي سلمة وهو ضعيف، فيكون الراوي مردداً بين المجهول والثقة والضعيف فتسقط الرواية عن الاعتبار[٣١]، على أنّه يدلّ على اختلاف القرآن الذي بين أيدينا مع القرآن الذي جمعه الإمام عليّ، وتقدّم أنّ المراد بذلك هو الجمع حسب ترتيب

النزول وأنّه يشتمل على التأويل والتفسير الوحياني، وأمّا الحروف التي تقرأ على غير ما يقرؤها الناس فتُحمل إمّا على ترتيب المصحف حسب النزول أو على اختلاف القراءات وجواز القراءة بأيّ قراءة متعارفة بين الناس، أو على التفسير والتأويل بقرينة الروايات الأخرى الواردة في مصحف علي والتي تقدّم بعضها، ولاعلاقة لهذه المعاني بالتحريف بالمعنى المتنازع فيه.

٥. ماورد عن الأصبغ بن نباتة، قال: (سمعت أمير المؤمنين يقول: نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام)[٣٢].

٦. وما ورد عن داود بن فرقد عمّن ذكره عن الصادق، قال: (إنّ القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم، وفصل ما بينكم)[٣٣].

٧. وما ورد عن أبي جعفر عليه السّلام، قال: (نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدوّنا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام)[٣٤].

وهذه الأخبار تدلّ على أنّ القرآن سقط منه آيات كثيرة تصل إلى الربع أو الثلث أو أكثر بدعوى أنّ التقسيم الموجود في الأخبار غير موجود الآن، فمثلاً لا نجد ثلث أو ربع القرآن قد نزل في أهل البيت وفي أعدائهم، وكذا التقسيم الوارد في خبر (٦) فإنّه غير موجود الآن. وعند التأمّل في أسانيد هذه الأخبار فالأول منها وهو (رقم ٥) ضعيف، في سنده أبو يحيى وهو مجهول، والثاني وهو رقم (٦) ضعيف بالارسال فإنّ شيخ داود بن فرقد لم يُذكر، أمّا الخبر رقم (٧) فهو معتبر سنداً ولا شائبة فيه.

أمّا من حيث الدلالة فإنّ ظاهر هذه الأحاديث منافاة بعضها للبعض، والتقسيمات مختلفة من خبر لآخر، ولعلّه لا يراد منها الدقة، بل المراد منها التغليب، بمعنى أنّ أكثر القرآن نزل في هذه الأمور المذكورة، كما يمكن تعميم كلمة (فينا) وعدم حصرها في أهل البيت فتشمل أهل البيت وأتباعهم على مرّ العصور كما أنّ أهل

الفسوق والانحراف والفجّار هم أعدائهم على مرّ العصور، أي أنّ أكثر القرآن نزل في هذه الأمور المهمّة فإنّ أكثر ما في القرآن هو في المؤمنين وأعدائهم، وفي المواعظ والتهديد والوعيد والقصص والأمثال، وفي الفرائض والأحكام. وقد تكفّل السيّد هاشم معروف الحسني تفصيل الإجابة على هذا الصنف من الروايات مستشهداً بعدّة من الروايات تدعم التأويل المذكور(٣٥).

٨. عن محمّد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السّلام، قال: (قلت له: جعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا، إقرؤوا كما تعلّمتم، فسيجيئكم من يعلّمكم)(٣٦).

وهذه الرواية ضعيفة سنداً، فهي مرسلة أولاً لإبهام شيخ محمّد بن سليمان، كما أنّ محمّد بن سليمان ضعيف جداً مرمي بالغلو، فقد قال فيه النجاشي، أنّه: (ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء)(٣٧).

وعدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الكاظم وذكر بأنّه يرمى بالغلو(٣٨)، كما عدّه في أصحاب الإمام الرضا مصرّحاً بضعفه(٣٩). وقال عنه ابن الغضائري بأنّه: (ضعيف في حديثه، مرتفع في مذهبه، لا يلتفت إليه)(٤٠).

أمّا من حيث المعنى فلعلها تشير إلى اختلاف الترتيب كما مر أو تشير كما هو الأظهر إلى تعدّد واختلاف القراءات، فتكون هذه الرواية دالة على جواز القراءات المتعارفة بين الناس ولا علاقة لها بالتحريف المتنازع عليه.

٩. ماورد عليّ بن محمّد عن بعض أصحابه، عن البزنطي، قال: (دفع إليّ أبو الحسن عليه السّلام مصحفاً فقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: (لم يكن الذين كفروا ...) فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ: إبعث إليّ بالمصحف)(٤١).

وهذا الخبر ضعيف بالإرسال من الجهة السندية، وأمّا من حيث الدلالة فإنّ الخبر لا دلالة فيه على التحريف فلعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا وللمشركين، مأخوذة من الوحي، لا أنّها كانت من أجزاء القرآن[٤٢]. وممّا يؤكّد ذلك النهي الوارد من الإمام للبزنطي إذ نهاه عن النظر فيه، ولا مبرر لهذا النهي إلا خوف الإمام من وقوع شبهة التحريف لما سيجده من زيادات في التأويل والتفسير.

١٠. عن محمّد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال: (ولاية عليّ بن أبي طالب مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلاّ بنبوّة محمّد وولاية وصيّه، صلّى الله عليهما وآلهما)[٤٣].

وهذه الرواية ضعيفة بمحمّد بن فضيل وهو الازدي الصيرفي وقد تعارض فيه التضعيف والتوثيق فقد وثقه الشيخ المفيد وضعفه الشيخ الطوسي مضافاً إلى أنّه رمي بالغلو فلا يمكن الاعتماد على روايته[٤٤]. وأمّا دلالتها فهي ناظرة إلى ما أشرنا إليه من التفسير الوحياني للقرآن أي أنّ الولاية مكتوبة في القرآن بنحو التنزيل من الوحي تفسيراً للمراد، أو وجود آيات تفسّر بالولاية، بمعنى أنّ ما مايؤول إليه الكلام ويراد منه هو الولاية، فهي أجنبية عن التحريف.

١١. ما اشتملت على زيادات فيها اسم النبيّ أو عليّ أو الأئمة وورد فيها لفظ التنزيل والتأويل من قبيل: هكذا نزلت، أو نزل جبريل بكذا، أو هكذا تأويلها، وهي كثيرة من قبيل: ما ورد عن منخّل، عن جابر، قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمّد هكذا: (وإن كنتم في ريب ممّا نزلنا على عبدنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله)[٤٥].

١٢. وما ورد عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السّلام في قول الله عزّ وجلّ: (ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي والأئمة من بعده) فقد فاز فوزاً عظيماً) هكذا نزلت)[٤٦].

١٣.وما ورد عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله في قوله: ({ولقد عهدنا إلى آدم من قبل (كلمات في محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم) فنسي}، هكذا والله نزلت على محمّد صلّى الله عليه وآله)[٤٧].

وهذه الروايات ضعيفة من الجهة السندية، فالرواية (١١) في سندها منخّل بن جميل وقد تقدّم في رواية رقم (٣) أنّه ضعيف فاسد المذهب، وأمّا الروايتان (١٢ و١٣) فقد صرّح المجلسي بضعفهما[٤٨].

وأمّا من حيث الدلالة فيمكن تلخيص الإجابة عنها بما يلي:

أولاً: أنّها محمولة على القراءة التفسيرية، فلفظة (في علي) وأضرابها تفسير وليست من القرآن، فإنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن، وليس من القرآن نفسه، من قبيل ما تقدّم في مصحف عليّ.

ثانياً: إذا لم يتمّ هذا الحمل فلا بدّ من طرح هذه الروايات، لمخالفتها الكتاب والسنّة، وقد تواترت الأخبار على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنّة، وأنّ ما خالفها يجب طرحه وضربه على الجدار.

ثالثاً: أنّها مخالفة للنصوص الدالة على عدم ذكر اسماء الأئمة في القرآن، من قبيل حديث الغدير، فإنّه صريح في أنّ النبيّ إنّما نصّب علياً بأمر الله، ولو كان اسم علي مذكوراً في القرآن لم يحتج إلى ذلك النصب، ولا إلى تهيئة ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، ولما خشي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من إظهار ذلك، ليحتاج إلى التأكيد في تبليغ هذا الأمر.

ومن قبيل: صحيحة أبي بصير، قال: (سألت أبا عبدالله عليه السّلام عن قول الله: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، قال: فقال: نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام. فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: قولوا لهم: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً،

حتّى كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فسّر لهم ذلك)، فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات، وموضّحة للمراد.

رابعاً: لم يحتجّ عليّ أو بعض أصحابه على الخلافة بورود اسمه في القرآن، ولو كان موجوداً لكان ذلك من أبلغ الحجج(٤٩).

ووفق البيان المتقدّم تحمل جميع الروايات المتضمنة لكلمة الانزال والتنزيل والتأويل، ولكي لا يُتصور أنّا أغفلناها في البحث لذا سنذكرها ونركز الكلام فيها على الجهة السندية فقط، فمنها:

١٤. ما روي عن منخّل، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في عليّ) بغيا)(٥٠). وهذه الرواية ضعيفة بـــ(منخّل) وقد تقدّم الكلام فيه.

١٥. عن منخّل أيضاً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (نزل جبرئيل عليه السلام على محمّد صلّى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا: "يا أيّها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا (في عليّ) نوراً مبينا")(٥١). وهي ضعيفة بـــ(منخّل) كما تقدّم.

١٦. أحمد بن مهران، عن عبد العظيم بن عبدالله، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: (نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمّد صلّى الله عليه وآله هكذا "فبدل الذين ظلموا (آل محمّد حقّهم) قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا (آل محمّد حقّهم) رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون)(٥٢).

١٧. وبهذا الاسناد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: (إنّ الذين ظلموا (آل محمّد حقهم) لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا إلاّ طريق جهنّم خالدين فيها أبداً وكان ذلك على الله يسيراً) ثمّ قال: (يا

أيّها الناس قد جاء كم الرسول بالحقّ من ربّكم (في ولاية عليّ) فآمنوا خيراً لكم وإن تكفروا (بولاية علي) فإنّ لله ما في السماوات وما في الأرض)[٥٣].

١٨. وبهذا الاسناد عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: "نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (فأبى أكثر الناس (بولاية عليّ) إلا كفورا) قال: ونزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: (وقل الحقّ من ربّكم (في ولاية عليّ) فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنّا أعتدنا للظالمين (آل محمّد) نارا)[٥٤].

١٩. أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن بكار، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (هكذا نزلت هذه الآية: "ولو أنّهم فعلوا ما يوعظون به (في عليّ) لكان خيراً لهم)[٥٥].

وهذه الروايات ضعيفة بأجمعها، فالروايات (١٦و١٧و١٨) فيها أحمد بن مهران، ضعّفه ابن الغضائري[٥٦]، ولم يتعرض له الطوسي والنجاشي، وقال السيّد الخوئي بعد أن ذكر تضعيف ابن الغضائري له: (أقول: اعتمد عليه الوحيد في التعليقة لترحّم الكليني عليه في عدّة موارد، وإكثاره الرواية عنه، وفيه ما لا يخفى)[٥٧]، وفيها أيضاً محمّد بن فضيل الازدي وتقدّم أنّه لا يمكن الاعتماد على روايته. والرواية (١٩) فيها مضافاً لأحمد بن مهران، بكار ابن أبي بكر الحضرمي وهو مجهول لم يرد فيه توثيق[٥٨].

٢٠. عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السلام): (قوله تعالى: (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها (بمحمّد) هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمّد)[٥٩].

وهذه الرواية بهذا السند فيها إرسال، والظاهر أنّ هناك سقطاً بين محمد بن خالد البرقي والإمام الصادق، وقد رواها العياشي عن محمّد بن سليمان عن أبيه عن أبي عبدالله[٦٠]، بل وكذا أوردها المجلسي عن الكافي[٦١]، فقد رواها عن والد البرقي عن محمد بن سليمان عن أبيه، فلعلّهما سقطا من نسخة الكافي، غير أنّ معرفة هذه

الواسطة الساقطة من السند لا يزيد هذه الرواية إلا ضعفاً، فمحمّد بن سليمان تقدّم في الرواية رقم (٨) أنّه ضعيف جداً مرميّ بالغلو، وأبوه سليمان الديلمي ضعيف أيضاً، فقد ذكر النجاشي أنّه غمز عليه، وقيل: كان غالياً كذاباً وكذلك ابنه محمّد لا يعمل بما انفردا به من الرواية[٦٢]. وفي رجال الكشي أنّه من الغلاة الكبار[٦٣].

وقد عرفنا أنّ هذه الرواية وما سبقها محمولة على التفسير النازل من الوحي، وذكرنا وجوهاً عديدة في ردّ هذه الطائفة من الروايات، ومضافاً إلى ذلك فإنّه ورد مايدلّ على ارادة التفسير من هذه الآية وهو مارواه الكليني أيضاً، عن أبي هارون المكفوف: (أنّ أبا عبدالله إذا ذكر رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال: بأبي وأمّي وقومي وعشيرتي، عجب للعرب كيف لا تحملنا على رؤوسها والله عزّ وجلّ يقول في كتابه: (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها) فبرسول الله (صلّى الله عليه وآله) أنقذوا)[٦٤].

فالإمام عليه السلام قرأ الآية كما هي ثمّ بيّن تفسيرها، وهذه قرينة قوية على أنّ ارادة لفظة(بمحّمد) إنّما هو تنزيل من الوحي لتفسير القرآن وبيانه وليس من القرآن. فتبيّن أنّ جميع الروايات ضعيفة السند وأنّ متنها محمول على التنزيل بنحو القراءة التفسيرية. بل قد ورد في الخبر المعتبر ما يدلّ على إرادة التأويل والتفسير من الزيادات الواردة فيه، فقد روى عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (قال تعالى بشأن علي عليه السلام: (أم من هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربّه قل هل يستوي الذين يعلمون (أنّ محمّداً رسول الله) والذين لايعلمون (أنّ محمّداً رسول الله وأنّه ساحر كذّاب) إنّما يتذكر أولوا الألباب) ثمّ قال أبو عبدالله عليه السلام: هذا تأويل يا عمّار)[٦٥].

٢١.ما اشتملت على زيادات كسابقاتها ولم يرد فيها لفظ الإنزال والتنزيل مثل: مارود عن أبي طالب، عن يونس بن بكار، عن أبيه، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: (ولو أنّهم فعلوا ما يوعظون به (في عليّ) لكان خيراً لهم)[٦٦].

وهذه الرواية فيها يونس بن بكار وهو مجهول ليس له عين ولا أثر في كتب الرجال، وفيها أيضاً أبو طالب وهو الأزدي الشعراني وهو مجهول[٦٧].

وهي وأمثالها ممّا سيأتي ذكرها إمّا أن تحمل على التفسير أو بيان سبب النزول أو بيان المصداق أو أجلى المصاديق وأتمّها وهكذا، فالرواية السابقة ظاهرة في القراءة التفسيرية، أي أنّ الإمام عليه السلام قرأ هذه الآية مع تفسيرها وبيان مرادها وهذا التفسير كسابقه فهو من الوحي؛ لأنّ أهل البيت لا ينطقون إلاّ بما ينطق به الوحي تبعاً للنبيّ المصطفى صلّى الله عليه وآله، ويدلّ على ما ذكرنا من أنّ هذا ليس من القرآن بل هو تفسير للمراد، ما ورد عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السلام): و(لو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم (وسلّموا للإمام تسليماً) أو اخرجوا من دياركم (رضى له) ما فعلوه إلاّ قليل منهم ولو (أنّ أهل الخلاف) فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتا) وفي هذه الآية : (ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت (من أمر الوالي) ويسلّموا (لله الطاعة) تسليماً))[٦٨].

فمن الواضح أنّ الالفاظ الزائدة في هذه الرواية هي تفسير من قبل الإمام للمراد، ولذا نرى أنّ المقطع الوارد في الخبر السابق (فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم) لم يتعرض لتفسيره هنا، ولم يذكر عبارة (في علي) بل قرأه كما هو في المصحف الشريف. وعلى هذا تحمل جميع الروايات التي فيها إضافات من هذا القبيل، فهي قراءات مفسّرة ومبيّنة للمراد وليست من القرآن، وهذا النحو من القراءة غير مختص بالشيعة الإماميّة، بل يوجد منه الكثير عند أهل السنّة، وحيث إنّ البحث لم يبن على المقارنة بين ما ورد عند الشيعة وعند السنة لذا لم نتعرض لذلك في أثناء البحث، ولكن لابأس ان نذكر رواية من باب المثال:

أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: (كنّا نقرأ الآية على عهد رسول الله هكذا: (يا أيُّها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربّك (أنّ علياً مولى المؤمنين) وإن لم

تفعل فما بلّغت رسالته...)[٦٩]، فهل نقول هنا إنّ جملة(أنّ عليّاً مولى المؤمنين) هي من القرآن أم نقول هي تفسير من النبيّ للمراد من الآية؟!

٢٢.عن أبي جنادة الحصين بن المخارق، عن أبي الحسن الأوّل (عليه السلام) في قول الله عز وجل: (أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم (فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وسبق لهم العذاب) وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا))[٧٠].

وهذه الرواية مضافا لضعفها بالحصين بن مخارق[٧١] فهي دالة على التفسير كما سبق ويشهد لذلك أيضاً ما ورد في الكافي بسنده عن عبد الله بن النجاشي قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في قول الله عز وجل: ((أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) يعني والله فلاناً وفلاناً (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) يعني والله النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وعليّا (عليه السلام) ممّا صنعوا أي لو جاؤوك بها يا عليّ فاستغفروا الله ممّا صنعوا واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هو والله عليّ بعينه، (ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت) على لسانك يا رسول الله يعني به من ولاية علي (ويسلموا تسليماً) لعلي)[٧٢]. فهي صريحة في ذكر الآيات القرآنية ثمّ ذكر تفسيرها، وقد ورد من ضمنها الآية السابقة: (أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) كما وردت في المصحف من دون تلك الزيادة، ممّا يدلّ أنّ الزيادة السابقة كانت تفسيراً للآية وليست من القرآن وإلا لوردت في هذه الرواية أيضاً.

٢٣.عن بريد بن معاوية قال: (تلا أبو جعفر (عليه السلام) "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" فإنْ خفتم تنازعاً في الأمر فارجعوه إلى الله وإلى

الرسول وإلى أولي الامر منكم ثمّ قال: كيف يأمر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم إنّما قال ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول")[٧٣]. وهذه الرواية يقال فيها كما يقال في سابقاتها فإنّ اللفظ الموجود(فإنْ خفتم تنازعا) إنّما هو تفسير وبيان للآية، يقول السيّد الطباطبائي: (الرواية لا تدلّ على أزيد من كون ما تلاه عليه السلام تفسير للآية وبياناً للمراد منها،... وليس المراد هو القراءة كما ربّما يستشعر من قوله تلا أبو جعفر عليه السلام ويدلّ على ذلك اختلاف اللفظ الموجود في الروايات...)[٧٤].

٢٤. عن محمّد بن سليمان الازدي، عن أبي الجارود، عن أبي اسحاق، عن أمير المؤمنين (ع): (واذا تولّى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل (بظلمه وسوء سيرته) واللّه لا يحبّ الفساد)[٧٥].

وهذه الرواية ضعيفة السند بمحمّد بن سليمان وقد تقدّم الكلام عنه، وأمّا دلالتها فمن الواضح جدّاً أنّ عبارة(بظلمه وسوء سريرته) هي تفسير للآية من قبل الإمام عليه السلام.

٢٥. أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن الحسين بن مياح، عمّن أخبره، قال: (قرأ رجل عند أبي عبد اللّه: (وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون). فقال: (ليس هكذا هي، إنّما هي: والمأمونون، ونحن المأمونون)[٧٦].

وهذه الرواية ضعيفة بأحمد بن مهران وقد تقدّم، وكذا بالحسين بن مياح فهو ضعيف غال[٧٧]، مضافاً إلى أنّها مرسلة. أمّا من حيث الدلالة فيمكن حمل المأمونون على إرادة أكمل المصاديق وهم أهل البيت عليهم السلام، ويدلّ على ذلك الروايات الأخرى الواردة في الكافي أيضاً حيث وردت القراءة فيها كما في المصحف، ممّا يدل على أنّ ما تقدّم هو تفسير للآية من الإمام.

ومن هذه الروايات ما ورد عن يعقوب بن شعيب، قال: (سالت أبا عبد اللّه (ع) عن قول اللّه: (اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون) قال: (هم الأئمّة)[٧٨].

وعن يحيى بن المساور عن أبي جعفر (ع) أنّه ذكر الآية:(فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون) قال: (هو واللّه علي بن أبي طالب)[٧٩].

وعن عبد اللّه بن أبان الزيات، عن الرضا (ع) أنّه قرأ: (وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون) قال: (هو واللّه علي بن ابي طالب)[٨٠]. فنلاحظ هذه الروايات الثلاث التي وردت عن الصادق والباقر والرضا لم يتغيّر فيها لفظ الآية، بل جاءت موافقة لما هو في المصحف ممّا يشير بوضوح أنّ ما تقدّم هو تفسير للآية لا غير.

٢٦.عن زرارة قال: (سألت أبا جعفر (عليه السلام) عمّا فرض الله عزّ وجلّ من الصلاة فقال: خمس صلوات في الليل والنهار، فقلت: فهل سماهنّ وبيّنهنّ في كتابه؟ قال: نعم، قال الله تعالى لنبيّه (صلّى الله عليه وآله): "أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل" ودلوكها زوالها ففيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سمّاهنّ الله وبينهن ووقتهنّ وغسق الليل هو انتصافه ثمّ: قال تبارك وتعالى: "وقرآن الفجر إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً" فهذه الخامسة وقال الله تعالى في ذلك: "أقم الصلاة طرفي النهار" وطرفاه المغرب والغداة "وزلفاً من الليل" وهي صلاة العشاء الآخرة وقال تعالى: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" وهي صلاة الظهر، وهي أوّل صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهي وسط النهار ووسط الصلاتين بالنهار: صلاة الغداة وصلاة العصر وفي بعض القراءة: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وقوموا لله قانتين")[٨١].

وهنا من الصعوبة أن تحمل على القراءة التفسيرية لأنّ نفس الرواية فسّرت الصلاة الوسطى بصلاة الظهر، وحينئذ وبالنظر إلى أنّ القراءة في آخر الرواية،

صدرت بطرق كثيرة عند أهل السنّة وفي كتبهم المعتمدة عن عائشة وغيرها، لذا تحمل عبارة وفي بعض القراءات على القراءة عند أهل السنّة، فقد ورد في صحيح مسلم عن أبي يونس مولى عائشة أنّه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً وقالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني، حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، فلمّا بلغتها آذنتها، فأملت علي: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين. قالت عائشة: سمعتها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)[٨٢].

فتكون عبارة (وفي بعض القراءة) إشارة إلى القراءة الموجودة عند أهل السنة والتي لا يرتضيها الإمام عليه السلام، وقد احتمل بعض المحققين أنّ هذه زيادة من الراوي ذلك إنّ من منهج الكليني في متن الحديث هو رواية ما زاد عليه من ألفاظ الرواة توضيحاً وتفسيراً للنصّ الوارد عن الإمام(ع)، وهذه الألفاظ إمّا أن تكون في الرواية نفسها، أو زائدة عليها بطريق آخر، وهذه الرواية تعدّ واحدة من الأمثلة على رواية ما زاد على أصل النصّ من قبل أحد رجال السند، أمّا عدم التنبيه عليها من الكليني (ره) لوضوحها، بدليل استدلال الإمام (ع) بالآية أوّلاً من غير زيادة (صلاة العصر)، ثمّ تفسيره للصلاة الوسطى بأنّها صلاة الظهر، ومن ثمّ تحديد زمنها بين صلاتي الغداة والعصر، كلّ ذلك قرينة على أنّ عبارة: (وفي بعض القراءة... الخ) ليست من قول الإمام(ع)[٨٣].

٢٧.ما ورد في مقام تحديد الآيات القرآنية، من قبيل ما ورد عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال: (إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمّد صلّى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية)[٨٤].

ومن الواضح أنّ هذا العدد من الآيات غير موجود في القرآن المتداول عند الناس، فإنّ المشتهر اليوم أن القرآن ستة الآف وست وستون آية، فيكون مفاد الرواية سقوط نحو عشرة الآف آية من القرآن. ومن غير المعقول التمسك وقبول سقوط هذا العدد من الآي القرآني، وذلك لعدّة أسباب:

الأول: لا يمكن سقوط هذا العدد من القرآن من دون أي يشير التاريخ لذلك ولا وجود لضجة بين المسلمين حوله، ولا معرفة من أسقط ذلك وفي أي زمن حدث، خصوصاً مع اهتمام المسلمين بالقرآن في كافّة العصور.

الثاني: أنّ الخبر أورده الكليني في باب النوادر، بمعنى أنّه خبر نادر، وهو خبر آحاد، وخبر الآحاد لا يفيد العلم بل الظن.

الثالث: أنّ هذا الخبر معارض للقرآن والروايات المتواترة الدالة على تحريف القرآن، فيرمى بها عرض الجدار.

الرابع: أنّ هذه الرواية اختلفت في ألفاظها، فهذا اللفظ(سبعة عشر الف) لم يرد في جميع نسخ الكافي، بل جاء في بعضها(سبعة الآف) وهي النسخة الموجودة عند الشيخ الفيض الكاشاني والتي تعدّ من أهمّ نسخ الكافي وأصحّها[٨٥]، لذا فليس من البعيد أن تكون زيادة (عشر) هي من النساخ أو من الرواة، وبه جزم المحقق الشعراني حيث قال: (أمّا كلمة سبعة عشر آية في هذا الخبر فكلمة عشر زيدت قطعاً من بعض النساخ أو الرواة وسبعة الآف تقريب كما هو معروف في احصاء الأمور لغرض آخر غير بيان العدد كما يقال أحاديث الكافي ستة عشر ألف والمقصود بيان الكثرة والتقريب لا تحقيق العدد فإنّ عدد آي القرآن بين الستة والسبعة آلاف)[٨٦].

الخامس: لعلّ الإمام لا يريد القرآن المنزل فقط، بل كان في مقام تحديد كل ما نزل من الوحي القرآني وغيره، وهذا ما احتمله الشيخ الصدوق، قال: (اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس وليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنّا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب... بل نقول: إنه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية...)[٨٧].

هذا آخر ما أحببنا بيانه في هذا البحث وهو يمثل عمدة الروايات التي يدّعى من خلالها القول بالتحريف، وقد عرفت مناقشتها واحدة واحدة سنداً ودلالة على أنّه يوجد غير ذلك من الروايات التي تحمل نفس الدلالات السابقة، لذا لم نذكرها في البحث توخيا للاختصار.

نتائج البحث

توصلنا من خلال البحث إلى النتائج التالية:

١. إنّ المعنى المتنازع فيه هو التحريف بالنقيصة.

٢. إنّ الأدلة على عدم تحريف القرآن هي أدلة قطعية.

٣. أنّ أغلب الروايات المدعى دلالتها على التحريف هي روايات ضعيفة غير صالحة للاحتجاج بها.

٤. أنّ أغلب الزيادات والاختلافات قابلة للحمل على معان تنسجم مع عدم التحريف كحملها على التفسير النازل من الوحي، أو على اختلاف القراءات، أو كونها صادرة للتقية، أو زيادة تفسيرية من قبل الراوي...

٥. أنّ هذه الروايات هي أخبار آحاد، فكلّ رواية غير قابلة للتوجيه لا بدّ من طرحها لمخالفتها للقرآن والروايات المتواترة الدالّة على عدم التحريف.

الهوامش

(١) الصحاح: ٤/ ١٣٤٢- ١٣٤٣.
(٢) لسان العرب:٩/ ٤٣.
(٣) النساء: ٤٦.
(٤) كمال الدين وتمام النعمة: ص٢٥٧.
(٥) ينظر في ذلك، البيان للخوئي: ص١٩٧ــ ٢٠٠.
(٦) الحجر: ٩.
(٧) الحجر: ٦.
(٨) فصلت: ٤١-٤٢.
(٩) الميزان في تفسير القران: ١٢/ ١٠٧- ١٠٨.
(١٠) الكافي:٧/ ١٧٧.
(١١) من لا يحضره الفقيه:٤/ ٢٦.
(١٢) صحيح البخاري:٨/ ٢٦.
(١٣) سنن ابن ماجة:٢/ ٨٥٤.
(١٤) مسند احمد:٥/ ١٣٢.
(١٥) مباني تكملة المنهاج:١/ ١٩٥- ١٩٦.
(١٦) مقدمة تفسير آلاء الرحمن المطبوع في بداية تفسير عبد الله شبر: ص١٥.
(١٧) الكافي: ٢٢٨/١.
(١٨) رجال ابن الغضائري: ص١١١.
(١٩) معجم رجال الحديث: ١٤/ ٨١.
(٢٠) امتاع الأسماع للمقريزي: ٤ / ٢٨٨.
(٢١) التسهيل لعلوم التنزيل ابن جزي:٤/١.
(٢٢) الإتقان في علوم القرآن – السيوطي: ١ / ١٩٥.
(٢٣) الإرشاد:٣٨٦/٢.
(٢٤) ينظر: الاحتجاج:١/ ٢٢٣.
(٢٥) الاحتجاج:٣٨٣/١.
(٢٦) علوم القران لمحمد باقر الحكيم: ص١١٨.

(٢٧) الكافي:١/ ٢٢٨.
(٢٨) ينظر: رجال النجاشي: ص٤٢١. رجال الكشي: ٦٦٤/٢. رجال ابن الغضائري: ص٨٩.
(٢٩) معجم رجال الحديث:١٩/ ٣٥٦-٣٥٧.
(٣٠) الكافي: ٢/ ٦٣٣.
(٣١) ينظر: مستند العروة الوثقى، كتاب الصلاة للخوئي: ٣ / ٤٧٣.
(٣٢) الكافي: ٢/ ٦٢٧.
(٣٣) المصدر نفسه:: ٦٢٧/٢.
(٣٤) المصدر نفسه: ٢/ ٦٢٨.
(٣٥) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين: ص٣٤٥ــــ ٣٤٨.
(٣٦) الكافي: ٢/ ٦١٩.
(٣٧) رجال النجاشي: ص٣٦٥.
(٣٨) رجال الطوسي: ص٣٤٣.
(٣٩) المصدر نفسه: ص٣٦٣.
(٤٠) رجال ابن الغضائري: ص٩١.
(٤١) الكافي: ٢/ ٦٣١.
(٤٢) الوافي: ٢/ ٢٧٣- ٢٧٤.
(٤٣) الكافي:٤٣٧/١.
(٤٤) ينظر: معجم رجال الحديث:١٨/ ١٥٠- ١٥١، ١٥٣.
(٤٥) الكافي: ١/ ٤١٧.
(٤٦) المصدر نفسه: ١ / ٤١٤.
(٤٧) المصدر نفسه: ١/ ٤١٦.
(٤٨) مرآة العقول. ٥ / ١٤، ٢٦ .
(٤٩) ينظر: البيان: ص٢٣٠ــــ ٢٣٢. علوم القران للحكيم: ص١٢٢-١٢٣.
(٥٠) الكافي: ١/ ٤١٧.
(٥١) الكافي: ١/ ٤١٧.
(٥٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٣.
(٥٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٤.

(٥٤) المصدر نفسه:١/ ٤٢٤-٤٢٥.
(٥٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٤.
(٥٦) رجال ابن الغضائري:٤٢.
(٥٧) معجم رجال الحديث:١٤٠/٣.
(٥٨) ينظر: المصدر نفسه:٤/ ٢٤٢.
(٥٩) الكافي:٨/ ١٨٣.
(٦٠) تفسير العياشي: ١/ ١٩٤.
(٦١) بحار الأنوار: ٨٩/ ٥٧.
(٦٢) رجال النجاشي: ص١٨٢.
(٦٣) رجال الكشي:٢/ ٦٧٣.
(٦٤) الكافي: ٨/ ٢٦٦.
(٦٥) الكافي:٨/ ٢٠٤- ٢٠٥.
(٦٦) الكافي:١/ ٤١٧.
(٦٧) ينظر: معجم رجال الحديث:٢٢/ ٢١٢- ٢١٣.
(٦٨) الكافي:٨/ ١٨٤.
(٦٩) الدر المنثور:٢/ ٢٩٨، فتح القدير:٢/٦٠.
(٧٠) الكافي: ٨ /١٨٤.
(٧١) انظر: معجم رجال الحديث:٧/ ١٣٤.
(٧٢) الكافي:٨ / ٣٣٤- ٣٣٥.
(٧٣) المصدر نفسه: ٨/ ١٨٤- ١٨٥.
(٧٤) الميزان في تفسير الميزان:٤/ ٤١٠- ٤١١.
(٧٥) الكافي:٨/ ٢٨٩.
(٧٦) المصدر نفسه:١/ ٤٢٤.
(٧٧) رجال ابن الغضائري: ١١٢، خلاصة الاقوال: ٣٢٩، معجم رجال الحديث:٧/ ١١٤.
(٧٨) الكافي: ١/ ٢١٩.
(٧٩) المصدر نفسه:١ ٢٢٠.
(٨٠) المصدر نفسه:١/ ٢٢٠.

(٨١) المصدر نفسه:٣/ ٢٧١.

(٨٢) صحيح مسلم:٢/ ١١٢.

(٨٣) دفاع عن الكافي، السيد ثامر العميدي:٢/ ٢٢٥.

(٨٤) الكافي:٢/ ٦٣٤.

(٨٥) الوافي: ١/ ٢٧٤.

(٨٦) شرح اصول الكافي:١١/ ٨٧.

(٨٧) الاعتقادات: ٨٤- ٨٦.

مصادر البحث

١. القران الكريم.

٢. الإتقان في علوم القرآن، أبو بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

٣. أجوبة مسائل جار الله، عبد الحسين شرف الدين، مطبعة صيدا، لبنان، ط٢، ١٣٧٣هـ.

٤. الاحتجاج، الطبرسي، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٨٦هـ.

٥. الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان المفيد، مؤسسة آل البيت، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

٦. الاعتقادات، محمد بن علي الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد، ط١، ١٤١٤هـ.

٧. امتاع الأسماع، المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨. البيان في تفسير القران، السيد ابو القاسم الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٩. التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط٤، ١٤٠٣هـ.

١٠. تهذيب الاصول، تقرير بحث السيد الخميني لجعفر السبحاني، دار الفكر، قم، ط٣، ١٣٦٧ش.

١١. التوحيد، محمد بن علي الصدوق، منشورات جماعة المدرسين، قم، ايران.

١٢. خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٣. دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، دار التعارف، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.

١٤. الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
١٥. دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
١٦. رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، دار الحديث، قم، ايران، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٧. رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ايران، ط١، ١٤١٥هـ.
١٨. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)، الطوسي، مؤسسة ال البيت لاحياء التراث، قم، ١٤٠٤هـ.
١٩. رجال النجاشي، احمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ايران، ط٥، ١٤١٦هـ.
٢٠. سنن ابن ماجه، ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، دار الفكر، ط٢، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.
٢٢. السنن الكبرى، احمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢٣. السنن الكبرى، احمد بن شعيب النسائي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٤٨هـ.
٢٤. شرح اصول الكافي، محمد صالح المازندراني، دار احياء التراث، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
٢٥. الصحاح، الجوهري، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ.
٢٦. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٤٠١هـ.
٢٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢٨. صيانة القران من التحريف، محمد هادي معرفة، دار القران الكريم، ايران، قم، ط١، ١٤٠٠هـ.
٢٩. علوم القران، محمد باقر الحكيم، نشر مجمع الفكر الاسلامي، قم، ط٢، ١٤١٧هـ.
٣٠. عيون أخبار الرضا، الشيخ الصدوق، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣١. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، نشر عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٣٢. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، دار الكتب الاسلامية، طهران، إيران، ط٥، ١٣٦٣ش.
٣٣. كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء، انتشارات مهدوي، اصفهان، ايران.

٣٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، نشر ادب الحوزة، قم، ايران، طبع سنة ١٤٠٥هـ.
٣٥. مباني تكملة المنهاج، السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط٢، ١٣٩٦هـ.
٣٦. مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٧. المحاسن، احمد بن محمد بن خالد البرقي، دار الكتب الاسلامية، تهران، ايران، ١٣٧٠هـ.
٣٨. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي، دار الكتب الاسلامية، تهران، ايران، ١٤٠٤هـ.
٣٩. مستند العروة الوثقى، الصلاة للخوئي، تقرير البروجردي، منشورات دار العلم، ط١، ١٤١٣هـ.
٤٠. مسند أحمد، احمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، لبنان.
٤١. معجم رجال الحديث، السيد ابو القاسم الخوئي، ط٥، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٤٢. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
٤٣. مقدمة كتاب آلاء الرحمن المسمى (الوجيز في معرفة الكتاب العزيز)، محمد جواد البلاغي، نشر المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ط١، ١٣٧٧ش،١٤١٩هـ.
٤٤. من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.
٤٥. الميزان في تفسير القران، محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين، قم، ايران.
٤٦. نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبدة، دار الذخائر، قم، ايران، ط١، ١٤١٢هـ.
٤٧. الوافي، الفيض الكاشاني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة، أصفهان، ١٤٠٦هـ.